# الدور الإقليمي في إنهيار ثورات الربيع العربي ووأد الديمقراطية

# ( الحالة التونسية)

حسن حامد مشيكة[1]

## مستخلص

تناقش الدراسة الدور الإقليمي في المنطقة العربية والسعي لوأد الديمقراطية في تونس، مثلما حدث في الدول التي شهدت قيام ثورات شعبية عارمة كمصر. أبانت الدراسة أن تلك الثورات اندلعت جراء ما عانته الشعوب العربية من تراجع في المستوى المعيشي، وكبت الحريات. وقد نتج عن تلك الثورات حروب داخلية كما في ( سوريا، اليمن، وليبيا)، جراء التدخل الإقليمي، ساهمت في توسيع دائرة اللاإستقرار السياسي. ركزت الدراسة على تونس كحالة، وقد أوضحت أن الثورة التونسية قادت إلى إنتقال سياسي أسس لحكم ديمقراطي ونظام دستوري لم ينقصه سوى قيام المحكمة الدستورية. خلصت الدراسة إلى أن تونس وصلت إلى مرحلة إنسداد الأفق السياسي بفعل التشاكس الحزبي، مما جعل الرئيس التونسي يصدر قرارات مفصلية وإتخاذ تدابير استثنائية تعد خرقاً للدستور. أكدت الدراسة أن الدور الإقليمي في الأزمة التونسية ومحاولة بعض الدول العربية في القضاء على الديمقراطية وتصفيتها يمكن قراءته من خلال التحليل العلمي المتعمق والشواهد وما توافر من معلومات وقرائن.

**كلمات مفتاحية: الثورة، الربيع العربي، الديمقراطية، الدور الإقليمي، تونس**

**مقدمة:**

تعد الثورة كما يقول سان سيمون إفرازاً لواقعٍ اجتماعي ربما ناتج عن عوامل اقتصادية. فالتطور التاريخي برأيه صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع- أياً كان هذا المجتمع- بين من يملكون ومن لا يملكون. وتختلف التفاسير الأخرى لأسباب قيام الثورات، فمن من يقول بأن الثورة مسألة حتمية في حياة المجتمعات بسبب الظلم الاجتماعي، بينما تعني الثورة بتفسير كُتّاب آخرون التغيير المفاجئ في النظام السياسي المؤسسي وإعادة بناء الدولة وبنية الحكومة القائمة.

في جانب ذي صلة، يقول بعض المراقبين والمحللين السياسيين إن في المنطقة العربية خصوم للديمقراطية يعملون باجتهاد لوأدها في تونس، لأنها مهد ثورات الربيع العربي وتمثل النموذج العربي المشرق، وربما يشكل النظام الديمقراطي خطراً على بقائهم في الحكم مستقبلاً. فلقد اندلعت في الدول العربية ثورات الربيع العربي بسبب ما عانته الشعوب العربية - لمدد طويلة - من الظلم

[1] أستاذ مشارك في الإدارة العامة والسياسات العامة، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة الخرطوم.

والاستبداد والفساد، وكبت الحريات، من النخب التي حكمت وسيطرت على مقدرات الشعوب، كما في حالة تونس. فكان قد أنهى الثوار التونسيون حكم دكتاتورين ممتدين حكما البلاد منذ نيلها الاستقلال في العام 1956، عن طريق ثورة شعبية أبهرت العالم بسلميتها وشعارها (إرحل) المطالب بالحرية والكرامة والعيش الكريم. في مسعى لإعادة بناء الدولة قادت الثورة إلى إنتقال سياسي أسس لحكم ديمقراطي ونظام دستوري شهدته البلاد لأول مرة في تاريخها، لمدة عشرة أعوام كأول ديمقراطية عربية في المنطقة جاءت نتاجاً لما سمي" ثورات الربيع العربي". لكن هل" الديمقراطيات لا تخوض حروباً فيما بينها ولكنها تخوض حروباً مع الدكتاتوريات" كما يقول الفيلسوف الألماني إيمانويل Immanuel Kant ؟. إن كان ذلك غير صحيح في بعض الحالات، يمكن طرح سؤال عكسياً، هل الديمقراطية تخوض حرباً في داخلها، ربما يؤدي لوأدها؟ ما أسباب قيام الثورات العربية؟.

بعد التحول الديمقراطي في تونس، ما الذي أوصل التجربة إلى مرحلة الأزمة السياسية المستفحلة وعدم قدرة الرئاسيات في التوصل إلى حلول جدية وناجعة؟. هل استفحال الأزمة السياسية في تونس يبرر إصدار قرارات مفصلية وخرق لدستور البلاد، وإتخاذ تدابير استثنائية من رأس الهرم في البلاد؟. ما الدور الإقليمي في تأزم الوضع السياسي ومحاولة تصفية الربيع العربي؟ في غياب المحكمة الدستورية هل بالإمكان تصفية الديمقراطية في تونس بتأثيرات خارجية، وما مآلات ذلك على الوضع السياسي الداخلي؟. يحاول هذا المقال الإجابة عن جملة هذه الأسئلة عن طريق التشبيك في التناول باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء التحليل المتعمق وفق معطيات الواقع السياسي في تونس وتوقع مآلاته على المنطقة العربية.

**أولاً: الديمقراطية: المفهوم والممارسة**

جاءت كلمة الديمقراطية من الكلمات الإغريقية " " demos وهي تعني الشعب، و "kratos " تعني السلطة، لذا الديمقراطية هي سلطة الشعب وطريقة الحكم التي تعتمد على رغبات الشعب.[2] وتعود الكلمة إلى الفلاسفة سقراط وافلاطون وأرسطو طاليس وإلى التطبيق الاثيني فيما عرف بالديمقراطية المباشرة. فلقد تطور مصطلح "الديمقراطية" في مراحل مختلفة وقرون مديدة وحمل معاني عديدة، لكنه في جوهره يعني توسيع دائرة الحقوق بين البشر بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة. جاء هذا التطور منذ أن عبر عن الديمقراطية مفكرون عديدون بدءاً من اليكس توكفيل إلى جوزيف شومبيتر وروبرت دال.[3] " إن الديمقراطية في سياق مساراتها العالمية تدخل في كثير من السياقات والإختبارات، وفي الحقيقة، إن الفجوة بين ما يقدمه الواقع فجوة واسعة".[4] فالديمقراطية تعني أن يكون الشعب حراً، وبهذه الحرية يختار الحكام

[2] See: www.merriam-webester.com (Last acceded 5 August 2021).
[3] Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation, Johns Hopkins Press, 1999, p, 12.
[4]William Jennings, Reviving Democracy:

الذين عليهم أن يمتثلوا لرغبات الشعب.[5] هنا تبين الحريات لما لها من قيمة وأهمية في الديمقراطية بدرجة أكبر وأعظم استجابة لرغبات الشعب، بينما يظل السؤال قائماً، هل الحكام المختارون من الشعب دائماً يستجيبون لرغبات الشعوب التي توصلهم إلى السلطة؟.

مهما يكن من شيء، وتمشياً مع التعريفين الأخيرين للديمقراطية وبالتركيز على الشعب وقيم الحرية وحقوق البشر، وبشكل عام فإن الديمقراطية محببه. لأنها تعني أن الناس يتخذون قرارات مهمة من خلال الانتخابات بحرية وشفافية، وفي الغالب تحترم الحكومة هذه القرارات التي أوصلت قادتها إلى سدة الحكم، أو هكذا تتمثل مبادئ الديمقراطية الليبرالية منذ القِدم، في الحرية والمساواة الكاملة بين أفراد الشعب وحقوق الإنسان. إن قياس الديمقراطية الدستورية بواسطة الإختيار الانتخابي وحده قياس مشكوك في صدقيته، في حين يبدي هانتغتون في كتابه "الموجة الديمقراطية الثالثة" ميلاً بنيوياً واضحاً في إعلاء شأن الإختبار الانتخابي وأولويته، معتبراً أن إجراء الإنتخابات هو جوهر الديمقراطية.[6]جدير بالإبانة، إن الديمقرطية الليبرالية الدستورية تعرضت إلى انتقادات عديدة ومريرة من الكتاب والباحثين والليبراليون الجدد، إذ اكتشف أن هنالك هوة عميقة بين جوانبها النظرية والفلسفية وتجلياتها العلمية والتطبيقية.[7] وبرأي البعض أن الديمقراطية إذا صلحت للحكم في الظروف العادية فهي قد لا تصلح له في أوقات الأزمات، أي حين يختل التوازن بين القوى السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.[8]

**ثانياً: أسباب قيام ثورات الربيع العربي**

عرفت بعض الدول العربية – ومنها السودان- إندلاع الثورات الشعبية من أجل تغيير نظام الحكم الشمولي والديكتاتوري منذ ما يقارب ستة عقود من الزمن – أي قبل قيام ثورات الربيع العربي – وتمثل ذلك في ثورتي إكتوبر 1964، وأبريل 1985، فقد أطاحتا بحكومتين عسكريتين في السودان هما حكومة الرئيس المهندس الجنرال إبراهيم عبود (1958-1964) وحكومة المشير جعفر نميري (1969- 1985). وكان قد أفضتا إلى قيام نظامين ديمقراطيين – رغم هشاشتهما- في السودان بعد إجراء إنتخابات عامة، إلا أن الديمقراطية لم تتح الحرية والمساواة الكاملة بين أفراد الشعب السوداني في مناطقه المختلفة. لذلك لم تدوم طويلاً، إذ لم تتجاوز مدتها عشرة أعوام في مجملهما بسبب الإنقلابات العسكرية.[9] بعد مدد طويلة وفي ظل ظروف سياسية مختلفة، وإن كان هنالك مشتركات في الأسباب - مثل فقدان العدالة وغياب الحريات- في البلدان التي اندلعت فيها ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي. ذلك بدءاً في الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا وأولها

---

[5]Dirk berg – Schlosser & Norbert Kersting, Poverty and Democracy, Self-help and political participation in the Third World cities, New York, NY 10010, USA, 2003, P, 154.

[6] Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, and "After Twenty Years: The Future of The Third Wave", Journal of Democracy, Vol.8, no, 4 (October 1997), p, 7.

[7]حسن حامد مشيكة، الربيع العربي الجديد: الثورتان السودانية والجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 2، السنة 17، 2020، ص28.

[8]حنا عيسى، صحيفة دنيا الوطن، مساوئ الديمقراطية، 2013/11/20.

[9]حسن حامد مشيكة، مصدر سبق ذكره، ص29.

تونس، ثم إمتد أثرها إلى دول عربية أخرى مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن، وإن تعثرت بسبب عوامل إقليمية. سوف نتناول الدور الإقليمي وعلاقته بثورات الربيع العربي في محور لاحق من هذا المقال. أما ما يهم هنا معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إنتفاضة الشعوب على حكوماتها المتسلطة والاستبدادية في دول ما سمي ( بالربيع العربي).

لم تأت ثوارت الربيع العربي من العدم " إنما كانت نتاجاً طبيعياً لتغيرات شهدها العالم في جوانب الركود الاقتصادي، وتراجع المستوى المعيشي".[10] كذلك من أبرز أسباب قيام ثورات الربيع العربي – بمسمياته المختلفة - تفشي الفساد المالي والإداري للأوليجاركيات الحاكمة، والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، والقهر والظلم، وكبت الحريات الفردية والعامة، وتدني حقوق الإنسان، وسوء الأحوال بشكل عام في عدد من الدول العربية.[11] يضاف لهذا هيمنة النخبة الحاكمة وبطانتها على مجتمع المال والأعمال، وتفشي الفساد والمحسوبية والجهوية في العديد من الدول العربية التي شهدت تغييرات في أنظمتها الحاكمة عن طريق ثورات شعبية عارمة.

مهما يكن من أمر، فلقد أظهر النجاح الذي حققته الثورة التونسية أن الشعوب العربية قادرة على تغيير الأنظمة المستبدة التي تحكمها، وذلك عن طريق الاحتجاجات الشعبية والخروج في تظاهرات كبيرة إلى الشارع بسبب الأسباب المشار إليها. وبلا مواربة، فقد أثرت الثورة التونسية والأسباب التي أدت إلى قيامها في إندلاع ثورة 25 يناير2011 المصرية، حيث إعتبرت هي الأخرى حكم الرئيس المصري حسني مبارك فاسداً ويجب إزالته. بيد أن إندلاع الثورة المصرية جاء إحتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة التي عانى منها المصريون لثلاثة عقود ونيف من الزمان.

أما في دولة ليبيا فقد كان للقبضة الحديدية من الرئيس الليبي معمر القذافي لشعبه وتسلطه حاكماً لمدة طويلة تجاوزت أربعة عقود، عاني فيها الليبيون من إنعدام الحريات، وعدم إحترام حقوق الإنسان. وكان قد عُذب المعارضين السياسيين بقسوة شديدة ونُكل بهم، وحدث تراجع في مختلف الجوانب الحياتية رغم الثراء الليبي. كان لهذه الأسباب جميعها أثراً بالغاً في التعجيل بقيام الثورة ضد حكم الفرد وجبروته الذي استمر في المدة (1969-2011). لقد وصف القذافي شعبه الثائر ضده بأوصاف غير لائقة مثل" الجرزان" مع التهديد بأنه لن يترك معارضيه في الحكم، وشدد بأنه سيطاردهم حارة حارة " وزنقة زنقة". لم يكترث الشعب الليبي لمثل هذه التهديدات والوعيد، فلقد ثار بجموع هادرة تجسدت في ثورة شعبية متواصلة إنتصاراً لكرامته وتأثراً بالثورة التونسية البلد المجاور لليبيا، وفي خاتمة المطاف تمكن الثوار وبمساعدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) NATO من إنهاء حكم الفرد وقتل القذافي في فبراير 2011.

مهما يكن من أمر، فإن الأسباب الرئيسة وإن كانت متقاربة لقيام الثورات في الدول العربية الأخرى مثل سوريا، اليمن، وغيرهما، إلا أن الشعبين في هذين البلدين عانا كثيراً من قتل وتشريد وشظف

[10] إحسان الفقيه، فشل الديمقراطيات في الوطن العربي بعد ثورات الربيع (تحليل)، اسطنبول، الأناضول، ، 2019/2/5.

[11] Robert Sparling, Impartiality and the Definition of Corruption, Political Studies Journal, vol. 66, no. 2, 2018, p, 13.

في العيش أكثر من غيرهما من الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي. كما جرت محاولات في دول أخرى – كالعراق – دفعت الشعوب للقيام بالثورة لذات الأسباب لكنها لم تكلل بالنجاح ووئدت في مهدها. بينما نجح الثوار - لأسباب مشابهة لثورات الربيع العربي السابقة - في إزاحة نظامين آخرين في السودان والجزائر، وهما يمثلان مرحلة الربيع العربي الجديد الذي كان أن حل في نهاية العقد الثاني من الألفية الثالثة.[12]وقبلاً ماذا عن الربيع العربي الأول وأسباب قيام الثورة التونسية ونهاية الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين؟.

**ثالثاً: تونس: مهد الربيع العربي**

بعد إندلاع الثورة التونسية في يناير 2011 عرفت تونس الديمقراطية تطبيقاً وممارسة لأول مرة منذ أن نالت إستقلالها في العام 1956. وهذا بحكم الزمن يزيد قليلاً عن خمسة عقود من الزمان، كان يمسك فيها زمام الأمور السياسية بقوة ويدير البلاد وبتحكم شديد فيما عرف بحكم الفرد ( الدكتاتورية) رئيسان فقط، هما الحبيب بورقيبة (1956-1987) وزين العابدين بن على ( 1987-2011). كان من أبرز أسباب قيام الثورة التونسية اتساع الفجوة بين النظام الحاكم والشعب في ظل حكم سلطوي ضيق الخناق على التونسيين، وعمل على كبت الحريات بشدة لدرجة أن تصاعدت إنتقادات الدول الغربية لحقوق الإنسان في تونس. لقد كانت من ناحية اقتصادية هنالك محدودية في سوق العمل، وتفشت البطالة وسط الخريجين بنسب أكبر. أدى هذا الوضع المتأزم، خاصة في ضيق المعيشة وكبت الحريات، إلى المطالبة من الشباب وجميع العاطلين عن العمل بالحق في الشغل والعيش الكريم. فالمطالب كانت مشروعة ونابعة من أسباب مشابهة في دول عربية أخرى تعاني من ذات المشكلات، مما دفعها هي الأخرى لتثور بقوة على حكامها المتسلطين تأثراً بموجة الربيع العربي التونسية، كما بينا في المحور السابق.

إن تلك الأساب السالفة الذكر، بجانب تدني إحترام سيادة القانون، قد خلقت تراكمات عجلت بقيام ثورة يناير 2011.[13]" فكل ما شيده بن علي في 23 سنة من شبكات المحسوبية وقوى الأمن الداخلي، والمظهر الديمقراطي الكاذب لم يلبث أن إنهار في فترة لم تتجاوز 29 يوماً".[14]وبعد هروب بن علي إلى خارج تونس تنفس التونسيون الصعداء، وتنسموا عبق الحرية، وعرفوا الكرامة الإنسانية بفضل ثورة يناير 2011 التي أشعل شراراتها الأولى أيقونة الثورة الشاب البعزيزي من منطقة سيدي بوزيد في تونس. أقدم البعزيزي على حرق نفسه والتضحية بحياته في ظل واقع يئس العيش فيه، نتيجة للمعاناة المعيشية التي وصل إليها وشريحة كبيرة من التونسيين، فقد لاحقته السلطات البلدية (الشرطة) في عمله البسيط (كبائع متجول) وضايقته في كسبه، مما إضطره أن ينهي حياته حرقاً. أعطى البعزيزي - مُشعل ثورة يناير - التونسيين بارقة أمل في تغيير الحياة الاقتصادية في بلدهم نحو الأفضل، والعيش بكرامة وحرية في ظل تراضي وطني ونظام ديمقراطي

---

[12]حسن حامد مشيكة، الربيع العربي الجديد: دراسة مقارنة للثورتين السودانية والجزائرية، مصدر سبق ذكره، ص32.

[13]الثورة التونسية (2010- 2011) في: www.moqatel.com,Siasa21

[14] لوريل إي ميلر، وجيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة حول العالم، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راند، 2013، ص9.

جديد قائم على إنتخابات عامة ووثيقة دستورية تقنن وتحدد الحقوق والواجبات للتونسيين، وتعطيهم الحرية في إختيار رئيس الدولة وممثليهم في برلمان الشعب لأول مرة في التاريخ. هكذا أُوقدت شمعة الديمقراطية في تونس – على أمل أن لا تنطفئ - وفُتح الباب أمام التونسيين على مصراعيه للمشاركة بحرية في مجريات الحياة العامة أو عبر ممثلين لهم في برلمان الشعب يتم إختيارهم بحرية كاملة.[15]

**رابعاً: الدور الإقليمي في تصفية ثورات الربيع العربي**

لا ريب فيه أن "مناهضو الديمقراطية" في الإقليم العربي يخشون من الديمقراطية كفلسفة للحكم ويرون أنها غير ضرورية لبلدانهم، فربما ساورهم القلق من أن نجاح التجربة الديمقراطية في تونس وترسخها يهدد عروشهم في المستقبل. وربما كانوا يخشون أيضاً من أن تثور عليهم شعوبهم للإطاحة بحكمهم استهداءً بهذه التجربة التونسية الأنموذج قبل أن تعتريها الأزمة السياسية الأخيرة في يوليو 2021. واستشهاداً بمونتسكيو (صاحب نظرية فصل السلطات) فقد صار هنالك - ربما يقين- في أنَّ بلد كتونس وبهذا الحجم الجغرافى الصغير الذى يسكنه سكان قليلو العدد نسبياً يستطيع تجنب الظلم وترسيخ العدالة في ظل إرساء أسس ومبادئ الديمقراطية بتبني نظام فصل السلطات في ظل الشرعية الدستورية.

لكل ما ذكر، جاء الدور الإقليمي - من بعض الدول في المنطقة- لتصفية جميع ثورات الربيع العربي الأولى ( مصر، اليمن، سوريا، وليبيا) ومحاولة التصفية أيضاً مع الثورات الجديدة في ( الجزائر والسودان بدرجة أقل). فالدول اللاحقة للثورة التونسية مثلما حدث في مصر وإشعال للحرب في غيرها من الدول المشار إليها، يمكن توصيفها بأنها بلدان إنتهت فيها ثورات الربيع العربي، ويبقى الأمل معقوداً على نجاح الديمقراطية في ليبيا بإجراء إنتخابات في ديسمبر 2021. ومع هذا الأمل ما يزال الإقتتال والردع وتدمير البني التحتية في ليبيا مستمراً بين الفرقاء السياسيين والثوار، وكذا الحال في اليمن بتدخل إيران المستمر والداعم للحوثيين مما عقد من المشهد السياسي وأذاق اليمنيين الشقاء والبؤس وضنك العيش.

بالعودة لمصر التي شهدت لأول مرة في تاريخها إنتخابات حرة ونزيهة أفضت إلى إختيار رئيس لجمهورية مصر العربية هو محمد مرسي بنسبة بلغت 51,7% من جملة أصوات الناخبين.[16]فلقد كان مرسي ينتمي إلى جماعة الأخوان المسلمين ولم يكن يرغب الغرب في استمراريته في الحكم لما له من تأثير سياسي متوقع على الإقليم ومنطقة الشرق الأوسط نسبة لثقل مصر الإقليمي خاصة بعد تقاربه مع تركيا. من جهة أخرى كانت هنالك بعض الدول العربية تخشى من تقارب مصر مع تركيا لأنها القادرة – برأى البعض- على جعل ما أسموه الإسلام السياسي معتدلاً وتمكنه من أن يكون حزباً منتظماً.[17]كما كانت تخشي بعض هذه الدول من تمدد مصر في المنطقة العربية بقيادة مرسي

---

[15]كينيث روث، الطغاة يتنكرون في ثوب الديمقراطية، في:
www.hrw.org( Last accessed 10 August 2021).

[16]اللجنة العليا للإنتخابات، جمهورية مصر العربية، 24 يونيو 2012.

[17]بول سالم، تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه إلى المستقبل، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 24 مايو 2010.

والحاضنة السياسية له، بالإضافة إلى ترسيخ الديمقراطية، ربما يشكل ذلك خطراً على مستقبل بقاء وإستمرارية أنظمتها في الحكم. لهذا جاء القرار الإقليمي والعربي بخاصة من بعض الدول المعادية لتجربة مصر الوليدة وعلى رأسها الأمارات العربية المتحدة بضرورة الإنقلاب على مرسي وإنهاء حكم الأخوان المسلمين في مصر. إذ تمكن السيسي عن طريق استخدام الجيش المصري مدعوماً بالمال من بعض المحاور الإقليمية – وبدعم دولي خفي- من الإطاحة بحكومة الرئيس الراحل محمد مرسي عن طريق ثورة مصطنعة في 2013 أدت إلى نهاية الديمقراطية في مصر.

على صعيد آخر، تأثرت ثورة الشباب في اليمن بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي مطلع عام 2011، وبخاصة الثورة الشعبية التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، وكان أن إزداد زخمها بعد نجاح ثورة 25 يناير المصرية وسقوط نظام حسني مبارك في 2011/2/11. لقد قاد الثورة في اليمن شباب عازم على التغيير بالإضافة إلى أحزاب المعارضة المطالبة بزوال نظام الرئيس صالح الذي حكم البلاد لمدة ثلاثة وثلاثين عاماً. وكان الهدف الأساسي من تفجير الثورة في اليمن القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد.[18]سعت إيران منذ اندلاع الثورة اليمنية في فبراير 2011، إلى استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في صنعاء من أجل توسيع نفوذها في المنطقة، خاصة بعد أن أصبح لها تمدد واضح في بغداد ودمشق، وفي هذا الإطار قامت طهران بتقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين، الذين يسيطرون حالياً على الوضع في اليمن بدرجة كبيرة.[19]وبسبب الدمار الذي لحق باليمن جراء الحرب والتدخل الإقليمي الإيراني و"عاصفة الحزم" – أو إعادة الأمل في مرحلة لاحقة- وتضارب المصالح باتت الثورة اليمنية مجرد ذكرى وشعارات يصعب تحقيقها. وصار الحوثيون بتمددهم الكثيف وصمودهم هم المتحكمون حالياً في المشهد السياسي اليمني.

أما في سوريا فقد سحقت الثورة بأيدي نظام الأسد الدكتاتوري وبمعاونة جهات إقليمية مثل إيران ودولية أبرزها روسيا، وتشرد السوريون في أصقاع الأرض المختلفة بحثاً عن الأمن والعيش الكريم في دول الجوار وفي أوروبا وغيرها، ومن بقي بالداخل نزح إلى مناطق أخرى في سوريا وما زال يعاني من قسوة في العيش وفقدان للأمن والإستقرار. استطاع بشار الأسد بمساعدة تلك الدولتين قلب المعادلة العسكرية على مدى السنوات الماضية لصالح نظامة المرتهن أصلاً لروسيا وإيران.[20] جدير بالإبانة، أن من أبرز أهداف روسيا في الوقوف إلى جانبه المحافظة على قاعدتها البحرية في طرطوس وقاعدتها الجوية في اللاذقية أملاً في إيجاد منفذ إلى البحر الأبيض المتوسط. هذا التدخل السافر والدعم اللوجستي أفشل الثورة السورية وحافظ على بقاء بشار الأسد على سدة الحكم بعد أن قتل شعبه وشرد الملايين منه، ودمر بلاده في بنياتها التحتية، وهتك نسيجها الاجتماعي بقسوة ودون مبالاة لا شيء إلا للمحافظة على بقائه في السلطة.

---

[18] أحداث الثورة في اليمن، الجزيرة نت، 13،4، 2011.

[19] إبراهيم منشاوي، سيناريوهات مستقبلية، الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة، المركز العربي للبحوث والدراسات، فبراير، 2015، ص3.

[20] وليد التليلي وآخرون، عشر سنوات من الثورات العربية: تباين المسارات والإخفاقات والخيبات، تقرير، العربي الجديد، 17 ديسمبر 2020.

في الشمال الأفريقي وبعد سقوط نظام القذافي في ليبيا تعاظمت الانقسامات وتعددت التحالفات الداخلية وزادت الأطماع والتدخلات الخارجية. ففي الجانب السياسي صارت توجد حكومتان، إحدى الحكومتين في الشرق (بنغازي) حيث البرلمان، والثانية في الغرب ( طرابلس) وهي العاصمة ومقر الحكومة الإنتقالية. إن دولة مثل مصر مجاوره لليبيا لا يمكن تحقيق مصالحها الاستراتيجية في ظل تفاقم الأزمة القائمة، وكذا تونس والسودان المجاورتين لليبيا ولهما مصالحهما الخاصة في البلد الغني بالبترول. إذ تشكل مصر عمقاً استراتيجياً لها، بالتالي من غير المتوقع أن تقف من دون تدخل للمحافظة على مصالحها وحماية أمنها القومي. وربما التدخل المصري مرده الخوف من عدوى الديمقراطية إذا ما نجحت الإنتخابات المتوقعة، وترسخت أسس الديمقراطية في ليبيا. هذا الاحتمال وارد أيضاً، لذلك يبرر البعض التدخل المصري بغرض إجهاض الديمقراطية في هذا البلد المضطرب من أجل حماية مصر لنظامها القائم برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

لم يخفى دور الأمارات العربية عن التدخل - رغم بعدها مكانياً- في الشأن الليبي، ومن قبل كان تدخلها واضحاً في المساعدة مع جهات أخرى في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي كأول رئيس ديمقراطي منتخب في تاريخ مصر كما سبق الذكر.[21] جاء ذلك بالدعم المالي الكبير واللوجستي المقدم من الأمارات بهدف ترجيح كفة الصراع لصالح السيسي، وقد نجحت وهي تحاول مجدداً مع اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر داعمة له دون جدوى حتى الآن. وأيضاً في ليبيا تدخلت تركيا من خلال توقيع إتفاقية عسكرية مع حكومة فائز السراج وإرسالها جنوداً إلى ليبيا قالت أنهم معنيون بالتدريب والاستشارات للحكومة الليبية. هذا التدخل المشروع حسب الإتفاقية الموقعة بين البلدين أعاد كفتي التوازن في القوة وحرم اللواء المتقاعد خليفة حفتر من السيطرة على العاصمة طرابلس.

على كلٍ، فإن الحرب الأهلية والإضطرابات السياسية والأمنية التي باتت تشهدها ليبيا من مدة طويلة أديا إلى عدم الاستقرار في الحدود، بل فاقما من النزاع المسلح بين الداخل الليبي منذ سقوط الرئيس معمر القذافي. هذا الوضع الموسوم بالهشاشة وغير المستقر، مع تشاكس الفرقاء السياسيين في ظل وجود حكومتين – كما سبق الذكر – سمح بدخول العناصر المناوئة من دول الجوار الإقليمي بل دخول مرتزقة من دول أخرى مجاورة مباشرة لليبيا مثل تشاد أو مرتزقة فاغنر من روسيا. لقد أدى هذا التدخل الإقليمي غير المبرر والاستعانة بالأجنبي إلى ضعف الوحدة الوطنية وتمزيق النسيج الاجتماعي الليبي وإشاعة الفوضى مما أفضى إلى عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة الليبية.[22]حالياً تحولت ليبيا إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي بين دول تقف ضد الأزمة في هذا البلد الغني بالبترول ودول أخرى تقف مع الأزمة، بينما فريق ثالث إختار موقف الحياد.[23] وبما أن المقال غير معني بالتدخلات الدولية، رغم وجودها في حالة ليبيا (حالة فاغنر) ودول الربيع العربي عامة،

---

[21]= تآمرت دولة الأمارات مع دول أخرى في منطقة الخليج بجانب مصر في محاصرة دولة قطر ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها. وقد نجحت قطر في تجاوز ذلك الحصار الظالم وغير المبرر أخلاقياً وقانونياً عليها وحافظت على استدامة السلام فيها واستقرار نظام حكمها، كما نجحت في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

[22]علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (2011-2017)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص57.

[23]المصدر نفسه، ص71.

فلا يتم تناولها في هذا المحور أو غيره من المحاور القادمة، ربما تُقدم إشارات طفيفة – كما حدث- من غير إسهاب حسب ما يقتضي التناول إذا لزم الأمر.

قبل نحو عامين تآمر العسكر في كل من الجزائر والسودان اللذين شهدا موجة الربيع العربي الجديدة في ديسمبر 2019. فالجزائر أجبرت الرئيس بوتفليقه بتقديم إستقالته من الحكم – وهو قعيد وعاجز عن أداء مهامه الدستورية ذلك لأن مصالح العسكر وأطماعهم في أعلى المواقع بالسلطة ربما تضاربت مع عجزه عن إدارة الدولة، لذا قرروا إبعاده من كرسي الحكم. بينما تآمر العسكر( اللجنة الأمنية للبشير) وكان لإعلان وقوفهما ودعمهما للثوار السودانيين قد عجل برحيل الرئيس البشير في أبريل 2019 ونهاية حكمه. كما ساعد الثوار في السودان جهات إقليمية من خلال تقديم الدعم المالي والسياسي لحكومة الفترة الإنتقالية لإكمال التغيير في مراحله الأولية أبرزها دولة الأمارات، هذا فضلاً عن دعم بعض الدول الغربية والولايات المتحدة ووكلاؤها من الرأسماليين السودانيين في الداخل.

على كلٍ، فإن ثورات الربيع العربي نتجت عنها حروب داخلية كما وضح في (سوريا، اليمن، وليبيا)، لكنها تظل قاسية على الشعوب، لما لها من أثر في توسيع دائرة عدم الاستقرار السياسي، والانقسامات المجتمعية، وهتك النسيج الاجتماعي. يستشف من خلال السرد والتحليل أن لبعض الدول الإقليمية مآرب من وراء إشعال الحروب وخلق الإنقسامات، إذ تسعى لأجل ذلك في إفهام شعوبها بأن مثل هذه الثورات إذ ما قامت في بلدانهم لن تفيدهم أكثر في تحسين أحوالهم الاقتصادية، وأن إشاعة الحريات ربما تؤدي إلى الفوضى وحالة اللاإستقرار. هكذا يبين الدور الإقليمي بإرساله رسالة مبطنة للداخل العربي بأن مثل ثورات الربيع العربي إذ سمح بإندلاعها مرة أخرى، ما لا شك فيه، ستدمر المجتمع المستقر بكامله والعبرة بمن إعتبر من خلال التجني على الديمقراطية وتعطيلها في تونس بعد تجميد عمل البرلمان. لهذا كان دور مجهضو ثورات الربيع العربي وتصفيتها خفياً، وفي كثيرٍ من الأحيان لا يتضح إلا عن طريق ربط القرائن مع ما يجري علي الأرض من خلال التحليل المتعمق لمجريات الأحداث كما في الحال التونسية. فلربما يفهم البعض بأن ما يجري في تونس حرب ديمقراطية داخلية فحسب، لكنها بقراءة عميقة لما حدث مؤخراً وبحسب ما توافر من بيانات وما رشح من تصريحات لدول في الإقليم وخارج الإقليم فإن المسألة أبعد من ذلك بكثير كما سنرى لاحقاً.

نخلص في هذا المحور إلى أن أعداء الديمقراطية إغتنموا فرصة وجود أنظمة وليدة في بلدان الربيع العربي لم يكتمل نموها، مما سهل من التآمر عليها وشيطنتها وإرباكها وتصفية بعضها، والعمل على إحداث شروخ في البنية الاجتماعية وتأثير في التغيرات الداخلية، نتج عنها نزاعات داخلية مستعرة في عدد من تلك الدولة المستهدفة. ما جرى من تحليل وفقاً لمعطيات الواقع السياسي لهذه البلدان وشواهد التدخلات والدعم المالي واللوجستي الإقليمي الممنهج، يؤكده العديد من المراقبين منهم الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي بالقول " هنالك قرار إقليمي بتصفية الربيع العربي".[24]

[24] مقابلة مع الرئيس الأسبق لتونس المنصف المرزوقي، قناة الجزيرة، 26 يوليو، 2021.

**خامساً: عقد من التجربة الديمقراطية التونسية: المكاسب والإخفاقات**

خلال عشرة أعوام من قيام الثورة التونسية ووضع حد لنهاية دكتاتورية الرئيس بن علي، والتأسيس لنظام ديمقراطي يجسد قيم الديمقراطية والحرية، إمتلك الشعب التونسي حريته في إختيار رئيس لإدارة البلاد وأعضاء للبرلمان لوضع التشريعات القانونية ومراقبة الأداء التنفيذي للحكومة. كان على هؤلاء جميعاً أن يمتثلوا لرغبات الشعب ويحققوا ما تقدموا به من برامج إنتخابية على أرض الواقع. فخلال فترة الحكم الديمقراطي نجمل أبرز المكاسب والاخفاقات التي حدثت في تونس بفضل الثورة وإشاعة الحريات في الآتي:-

**1-5 المكاسب**

- إن الثورة التونسية أنهت حكم متواصل لدكتاتوريين- هما بورقيبه، وبن علي- حكما دولة تونس منذ نيلها الاستقلال في مارس 1956 حتى العام 2010، وقد أبهرت العالم بسلميتها وشعارها المطالب بالحرية والكرامة والعيش الكريم، وبفضل نجاحها في إقامة إنتخابات عامة أشادت بها دول العالم الداعمة للديمقراطية.
- إجازة دستور 2014 الذي أكد على الحريات المدنية، والحد من دور المؤسسة العسكرية، والتأسيس لنظام سياسي جديد يتم فيه تقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس يصل إلى الحكم بالإنتخاب الشعبي المباشر، ورئيس حكومة ينتخبه البرلمان.
- في مجال حرية التعبير سُنت قوانين تتعلق بحرية الصحافة مثل قانون حق النفاذ إلى المعلومة، وتمكنت الصحافة التونسية من إحتلال المرتبة الأولى عربياً في مؤشر منظمة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة.[25]
- ظلت الثورة التونسية خلال عشرة أعوام منذ قيامها من أقل ثورات الربيع العربي التي عانت من مطبات وتقلبات أمنية، وهذا يعتبر منحى إيجابياً يحسب لها.[26]

**2-5 الاخفاقات**

- أضحت تونس ما بعد الثورة والانتقال السياسي تعاني ظروفاً اقتصادية صعبة للغاية جراء عوامل داخلية وخارجية. فمؤتمر باريس (2020) الذي كان مبعثاً للأمل ورغم ما نتج عنه من تعهدات مالية قدرت بنحو 15 مليار دولار، مع ذلك صارت نسبة البطالة تواصل إرتفاعها ولم يتغير الخلل الكبير في التوازنات المالية.[27] كما تضاعف حجم الدين العام، ولم تعمل سياسات الحكومات المنتخبة على تقليص الفوارق بين المناطق المهمشة اقتصادياً والمدن الساحلية الأكثر تطوراً.[28]

---

[25] عائد عميرة، تقرير، ست سنوات على الثورة التونسية..مكاسب رغم الاخفاقات، 2017/1/14.

[26] آمنة جبران، تقرير، ست سنوات على الثورة التونسية..إخفاقات تغطي على المكاسب، 2017/1/14.

[27] عصام بوحنيه، والشيخ، التجربة السياسية لحركة النهضة التونسية ما بعد الثورة، مؤتمر الدين والممارسة السياسية في شمال أفريقيا والسودان، جامعة الجزائر،2014 ، ص15.

[28] نشرة الأخبار، قناة: BBC
26 أغسطس 2021.

- تشرزم مجلس النواب، وتشاكس الكتل البرلمانية في داخله، ومحاولة بعض الكتل البرلمانية سحب الثقة – دونما تبرير كافي- من رئيس البرلمان راشد الغنوشي في يوليو 2020، وهي تتمثل في الكتلة الديمقراطية، وكتلة الإصلاح، والكتلة الوطنية، وكتلة تحيا تونس، لكنها فشلت في الوصول إلى هدفها وإقصاء الغنوشي من منصبه والممثل لحزبه بعدد 54 عضواً في البرلمان من أصل 217.[29]
- الفشل في قيام المحكمة الدستورية في مواعيدها، وهذا يعد نقص في منظومة الحكم وعدم إكتمال حلقاتها الناظمة. ومعروف عالمياً في الأنظمة السياسية أهمية دور المحكمة الدستورية في حل النزاعات التي قد تنشأ بين أطراف الحكم.

**سادساً: الأزمة السياسية التونسية والقرارت الرئاسية**

أدى إنسداد الأفق السياسي في تونس نتيجة للاختلاف في إدارة البلاد بين البرلمان ورئيس الدولة من جهة، وبين رئيس الحكومة ورئيس الدولة من جهة أخرى، أدى لقطيعة بين الحكومة ممثلة في مؤسساتها الثلاث. فلقد فشلت المبادرات التي قدمت من عدة جهات لإجراء حوار بين هذه المؤسسات لمعالجة تلك الأزمة المتصاعدة ورأب الصدع. كان من أبرز تلك المبادرات مبادرة الاتحاد التونسي للشغل – كأكبر منظمة مجتمع مدني في تونس- الهادفة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء وإقتراح حلول للأزمة.

في ظل الأجواء السياسية المتوترة والمشحونة بالتجاذبات والاصطفاف السياسي، وبعد تعثر الحل إندلعت مظاهرات ضد حركة النهضة وحُرق بعض مقارها. وقد فاجأ الرئيس التونسي قيس السعيد، ربما جميع المراقبين لمجريات الأحداث السياسية في بلاده، بإتخاذ عدد من القرارات جمد بموجبها البرلمان المنتخب نوابه من الشعب التونسي ورفع الحصانة عن نواب البرلمان. كما أعفى رئيس الحكومة من منصبه وأداء مهامه بجانب إعفائه لوزيري الدفاع والعدل، وأوكل الإشراف على وزارة الداخلية لمسؤول الأمن في رئاسة الجمهورية. ويدعى الرئيس التونسي تأويلاً للفصل الثالث، أن الدستور يخول له صلاحيات لإتخاذ هذه القرارات وفقاً للمادة (80) طالما أن البلاد في حالة خطر داهم مهدد لكيانها.

تقول المادة (80) من الدستور التونسي لسنة 2013 التي استند عليها الرئيس التونسي في قراراته " لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدداً لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلاله أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، ولكن عليه استشارة رئيس الحكومة، ورئيس مجلس نواب الشعب، وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، على أن يكون مجلس نواب الشعب في حالة إنعقاد دائم طيلة فترة الثلاثين يوماً.[30]وقد اختلفت تفاسير هذا النص بين المعارضين والمؤيدين للرئيس السعيد القانونيين منهم والسياسيين من الأحزاب المختلفة.

---

[29]الثورة التونسية: محطات رئيسية في :BBC
14 يناير 2020.

[30] الدستور التونسي لسنة 2013، المادة (80).

وصف الدكتور راشد الغنوشي رئيس برلمان الشعب التونسي المجمّد قرارات الرئيس التونسي تلك، بأنها غير دستورية وإنقلاب على الديمقراطية والثورة. إذ ينتمي رئيس البرلمان التونسي إلى حزب النهضة الذي يمثل أكبر كتلة في البرلمان المنتخب نوابه من الشعب. كما أعلن حزب التيار الديمقراطي ثاني كتلة برلمانية وقوفه ضد هذه القرارات، وأضاف بأنه يختلف مع تأويل السيد رئيس الجمهورية للفصل 80 من الدستور ويرفض ما ترتب عنه من قرارات وإجراءات خارج الدستور.[31] قال حزب العمال إن " ما أقدم عليه رئيس الدولة، وقد كان متوقعاً إنطلاقاً من عدة مؤشرات لعل أبرزها إقحام المؤسسة العسكرية في صراع أجنحة المنظومة. ومن الناحية القانونية يعد خرقاً واضحاً للدستور ولأحكام الفصل (80)...ومن الناحية السياسية إجراءات إستثنائية معادية للديمقراطية".[32] وقالت كتلة (قلب تونس) إن القرارات التي إتخذها رئيس الجمهورية خرق جسيم للدستور ولأحكام المادة 80 وأسس الدولة المدنية.[33]

أيدت عدد من الأحزاب السياسات وبعض أعضاء البرلمان وجهات أخرى قررات الرئيس بدرجات مختلفة. أما أهم الأحزاب السياسية، التي رأت أن قرارات الرئيس دستورية، منها الكتلة البرلمانية، والمجلس الحر، وهي أحزاب سياسية لا وزن يذكر لها في البرلمان من حيث عدد الأعضاء. هذا التأييد والدعم السياسي من هذه الأحزاب ربما يأتي إنطلاقاً من معارضة حزب النهضة – أكبر كتلة برلمانية- ومن باب الكيد السياسي والاختلاف الأيديولوجي مع حزب النهضة الممثل لجماعة الأخوان المسلمون. كما أيد الاتحاد التونسي للشغل هذه القرارات لكنه وضع شروطاً من أهمها وجود ضمانات دستورية ووضع خارطة طريق معدة. وقد قال الأمين العام المساعد للإتحاد إن " الاتحاد العام للشغل يدعو إلى مرافقة تدابير الرئيس (الاستثنائية) بجملة من الضمانات الدستورية".[34]

اللافت للنظر أن رئيس الحكومة المعزول هشام المشيشي صرح في اليوم الثاني للإطاحة به من الحكومة بالقول " إن الفترة الماضية اتسمت بالتشنج السياسي وفشل المنظومة السياسية التي أفرزتها إنتخابات 2019".[35] هذا، ما لا شك فيه، إعتراف صريح منه بأن تونس في فترة رئاسته للحكومة ظلت غارقة في أزمة سياسية وإنحسار الأفق والفشل في البحث عن حلول جدية توافقية للأزمة. في ذات الإتجاه يضيف المنصف المرزوقي – الرئيس الأسبق لتونس- أن الفشل تتحمله كل المنظومة ولا يمكن تحميل المسؤولية لطرف واحد، ومع ذلك يقول بأن هذا ليس مبرراً للانقلاب.[36] بالإضافة إليه، فهل فشل الحكومة في التوافق على الحل مبرراً لخرق الدستور من رئيس الدولة وإتخاذ إجراءات وقرارات وتدابير استثنائية لنزع العراقيل التي تحد من عمل دولاب الدولة؟ وهل بالفعل وصلت الدولة إلى مرحلة الخطر للتعدي على الدستور؟. هذا ما لم يبينه رئيس الجمهورية قيس السعيد للشعب التونسي وللإعلام العالمي، أي غاب معرفة حجم الخطر – المزعوم- المهدد لكيان

---

[31] غازي الشواشي، الأمين العام للتيار الديمقراطي، بيان المكتب السياسي للتيار الديمقراطي، تونس، 26 يولو، 2021.

[32] أنظر بيان حزب العمال التونسي، تونس، 26 يوليو، 2021.

[33] مقابلة مع منذر، صحفي تونسي، قناة الحدث، 26 يوليو 2021.

[34] مقابلة مع محمد على البوغديري، الأمين العام المساعد للإتحاد العام التونسي للشغل، القناة الفرنسية 24، الأخبار، 26 يوليو 2021.

[35] قناة الجزيرة، النشرة الإخبارية، 27 يوليو 2021.

[36] مقابلة مع الرئيس التونسي الأسبق، المنصف الرزوقي، مصدر سبق ذكره.

وأمن الدولة. في كل الحالات، حتى ولو كان - إفتراضاً - أن هناك خطر قائم، فإن معالجة الأزمات السياسية والتحصين من خطر تهديد كيان الدولة، يتم بالمعالجة الجذرية إنطلاقاً من التمسك بالدستور وليس خرقه نصاً وروحاً.

مهما يكن من شيء، إن القرارات التي إتخذها الرئيس التونسي – حسب نص الفصل 80 من الدستور- كان يجب أن تتم بالتشاور مع رئيس الحكومة ورئيس البرلمان، وهذا ما لم يحدث بشكل جلي لا لبس فيه ولا غموض. هنا إنقسم القانونيون والسياسيون بشأن استخدام هذا الفصل من الدستور وتأويل ما أحتواه من نصوص. فالجانب القانوني – ويمثله فقهاء القانون الدستوري- يكاد يتفق أن تأويل الرئيس ليس صحيحاً، وأن ما حدث يعد خرقاً واضحاً للدستور، فتعطيل عمل البرلمان بتجميده لمدة شهر يتناقض مع هذا الفصل. من ناحية سياسية بالرغم من أن المحللين السياسيين يقرون بأن الوضع السياسي المتأزم في تونس– وربما الاقتصادي أيضاً- جعل العديد منهم يتوقعون أن تقع الأحداث السياسية التي وقعت وتتنافر المنظومة الحاكمة أكثر، في الوقت ذاته يؤيد الكثير منهم بأن ما أتخذه الرئيس من قرارات فيه نوع من الإستبداد وتجني على الحقوق." فالفشل ليس مبرر للاستبداد والقمع، والديمقراطية تعطي السلطة للمواطن العادي أن يكون صاحب القرار".[37] فالأحزاب تحكم وتتحمل فشلها وفي نهاية المطاف يحاكمها الشعب الذي إختار نواب البرلمان بحرية تامة، وتأتي محاكمته لها بعدم التصويت لهؤلاء النواب أو أحزابهم في الانتخابات العامة القادمة.

**سابعاً: التأثير الخارجي على الوضع السياسي الجديد في تونس**

إن التحولات إلى الديمقراطية نادرة في الدول العربية، فالحكم الدستوري يتطلع إلى ما يتعدى إجراءات إختيار الحكومة، إنه يتطلع إلى ترتيبات يتم وضعها عن طريق التداول، تدافع عن الحرية الفردية وسيادة القانون.[38] وما يعنينا هنا في هذا المحور تحديداً التجربة التونسية التي طبقت الديمقراطية بعد أن حكم تونس دكتاتوريان لمدة طويلة – كما سبق الذكر- في ظل نظام تسلطي وقمعي. يطرح ذاك التحول سؤالاً مهماً للغاية، ربما لا أحد يستطيع أن يقدم إجابه شافية عن الدور الخارجي في إعاقة التحول الديمقراطي في تونس دونما ذكر الأسباب الكافية مقرونة بالأدلة والحجج المقنعة. أيضاً يتساءل البعض مثلما تساءل عضو مجلس النواب الأمريكي شيرس مورفي Chris Murphy ما الدور الذي تلعبه الإمارات في الأزمة التونسية؟. لقد طلب هذا النائب من إدارة بايدن أن تسعى للحصول على إجابة عن هذا السؤال بأقصى سرعة. هذا يشير إلى أن للأمارات دور في ما حدث من أزمة مستفحلة في تونس وعراقيل في عمل البرلمان، ربما تحريضاً للأحزاب العلمانية واليسارية للعمل ضد حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي التي يتزعمها رئيس مجلس الشعب راشد الغنوشي. كما تنشط العديد من المجموعات الكبيرة في تونس ومن المنطقة العربية – خاصة في تويتر- بالحديث عن أن الأمارات هي التي تقف وراء ما شهدته تونس مؤخراً.[39] ويتساءل البعض لماذا هذا التدخل في شؤون دولة عربية بعيدة جغرافياً عن الدولة المتدخلة بهذه الكيفية وما مبرراته؟.

---

[37]مقابلة مع أحمد عقلول، قيادي في حزب النهضة التونسي، برنامج العالم هذا المساء، BBC ، 26 يوليو 2021.

[38] Larry Diamond, Op.cit, p, 17.

[39] ماهي حقيقة الدور الأماراتي فيما تشهده تونس؟ في:

إن الشواهد كثيرة على مثل مشروعية تلك التساؤلات ومغزاها منها الحرب المعروفة التي تشنها بعض الدول العربية – من بينها الأمارات - على ما أسمته " الإسلام السياسي" وبعض التدخلات مدعومة أيضاً سياسياً ولوجستياً من بعض الدول الغربية. والزيارة الأخيرة – بعد الأزمة التونسية - للمستشار الدبلوماسي للرئيس الأماراتي إلى تونس يمكن أن تقرأ في هذا السياق رغم نفي هذا المستشار لإتهام رئيس البرلمان التونسي لدولة الأمارات بدورها السلبي في الأزمة التونسية. فلقد قال المستشار الأماراتي " تعودنا على الزج باسم الأمارات من قبل هذه الجهات لتبرير قصور محلي وهيكلي".[40]ومن دلائل الدور بالوكالة ما قامت به إحدى النائبات المحسوبة على أحد الأحزاب اليسارية في البرلمان التونسي من إفتعال للمشكلات، وقياداتها لحرب شعواء ومعارضة شرسه مع آخرين من أحزاب ليبرالية غير مبررة ضد رئيس البرلمان ونواب النهضة بشكل عام ومن يتحالف معهم. فتلك المواقف المتطرفة والفجور في الخصومة السياسية – بتفسير البعض - تمثل دون شك بعض من الأدوار المدفوعة والمسنودة بقوة من جهات إقليمية لإفشال عمل البرلمان بمنع التوافق على سن القوانين، والتناغم في العمل بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية والبرلمان. والغرض من ذلك تشكيل جبهة لإسقاط الاسلاميين من خلال إفشال حزب النهضة وهزيمته وحلفائه في البرلمان وكل ما يقدمه من مشروعات القوانين ذات العلاقة بعمل الدولة.

إن التأثير الخارجي والأدوار الإقليمية والدولية – سلباً وإيجاباً- لن تتوقف في حال حدوث الأزمات السياسية والاقتصادية المستفحلة داخل الدول كما في حالة تونس. في كثير من الأحيان توجد مبررات لدول الإقليم والمجتمع الدولي للتدخل في إطار القوانين الحاكمة للمنظمة العربية والاتحادات الإقليمية والقانون الدولي بالنسبة للمنظمة الأممية. يأتي في الغالب التدخل المباشر وغير المباشر بدعوى المساعدة في إيجاد حلول توافقية بين أطراف النزاع في الدولة، وإن كان في بعض الحالات يحمل التدخل أجندة خفية قد لا تهدف إلى إيجاد حلول. من المهم في حالة تونس – أياً كان مستوى التدخل- النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً وليست السلبية فقط، والتعامل مع المسهلين Facilitators أو الوسطاء أوالداعمين على الصعيد الإقليمي والدولي لإيجاد حلول بعقل مفتوح مع عدم إغفال الأجندة الخفية من التدخل لأن لذلك ربما تأثير سلبي على مجريات الأحداث السياسية الداخلية والوضع العام.

**ثامناً: القرارات الرئاسية وغياب المحكمة الدستورية والضغط الخارجي لإنهاء الأزمة**

تعد تونس، رغم صغر حجمها ( 163,610 كم2 ) ومحدودية عدد سكانها ( نحو أثنتي عشرة مليون نسمه)، ذات موقع جيواستراتيجي تقع في نقطة تقاطع بين قارتي أوروبا وأفريقيا بجانب إرتباطها بالشرق الأوسط، فهي دولة عرفت بأنها تصنع الحدث.[41] كما عرفت بأنها مهد الربيع العربي – كما ذكر- فإن قرارات الرئيس التونسي الأخيرة وتعطيل مؤسسات الدولة مثلت إنحرافاً في المسار الديمقراطي كما وضح من التحليل السابق. ومن الراجح أن يكون لها تداعيات على الوضع السياسي ليس داخل تونس فحسب بل حتى في بعض الدول العربية الأخرى. كونها قرارات جاءت

---

BBC NEWS, 1 August 2021.

[40]المصدر نفسه.

[41] تونس: حقائق وأرقام، 2015.

في ظل غياب المحكمة الدستورية التي كان وجودها حتماً سوف يعيد الأمور إلى نصابها بموجب القانون كما سبقت الإشارة.

لقد كان من المباح والمتاح قيام المحكمة الدستورية في تونس، فعدم حدوث ذلك ساهم في تعقيد المشهد السياسي الراهن. فالمحكمة الدستورية تعطي البرلمان التونسي اللجوء إليها للإحتكام وتقديم شكوى ضد قرارات الرئيس للبت فيها، مع العلم بأن قرارات المحكمة كانت ستكون نهائية وملزمة لأطراف النزاع، وستعيد التوازن السلطوي في تونس. فتعطيل قيام المحكمة يتحمله الرئيس التونسي قيس السعيد، أستاذ القانون الدستوري، أكثر من البرلمان. إن القراءة الدقيقة للمشهد السياسي وما جرى من أحداث ترجح في حالة قيام المحكمة الدستورية لم يكن من السهل علي الرئيس التونسي تمرير قرارته التي إتخذها، فلربما كان يعلم الخطوة التالية لقراراته التي لمح بإتخاذها منذ عدة أشهر. لذلك عطل قيام المحكمة الدستورية عن قصد مبيت ليستغل غيابها، ومن هنا يتحمل المسؤولية بدرجة كبيرة. بالطبع هذا لا يعني أن البرلمان التونسي غير معني بالتأخير في قيام المحكمة الدستورية، إذ يتحمل جزءاً من المسؤولية بسبب التشاكس بين نوابه وبعض كتله وإهمال متابعة تكوين المحكمة وجعلها واقعاً.

هنالك من يحمل حزب النهضة وعلى رأسه راشد الغنوشي رئيس البرلمان بأن ( برلمان الشعب) فشل في الحوار الاقتصادي والصحي وأدخل البلاد في أزمة سياسية خانقة.[42]فحزب النهضة برأي آخرين لا يتحمل كل الفشل وإنما جزء من الفشل الاقتصادي والاجتماعي كما إعترف رئيسه الغنوشي. وفي ذات الإطار يرى فريق ثالث أن الأزمة القائمة في تونس أزمة مصطنعة، ويدلل على ذلك بمجرد إتخاذ الرئيس لتلك القرارات عادت مناجم الفوسفات في تونس بعد أن كانت معطلة لتعمل بشكل جيد.[43]فالأزمة التي حصلت مؤخراً في تونس والتي تفاقمت في البرلمان بسبب الشد والجذب بين الكتل البرلمانية وبعض النواب كانت هذه المناجم جزءاً منها. يبقى في كل الحالات أن مصلحة المواطن التونسي من الأفضل أن يراهن عليها، وليس التجاذب السياسي والركون إلى الخارج الذي يعمق من الأزمة ولا يساعد في إيجاد مخرج من النفق وإنما يؤدي إلى إنسداد الأفق أكثر مما هو عليه حالياً.

مهما يكن، فالراجح أن أياً من ثورات الربيع العربي لم تبلغ ذروتها في إطار ديمقراطي حقيقي ومتماسك بما فيها تونس. فقد تكون " الحكومات التي تنتجها إنتخابات حكومات لا تتمتع بالكفاءة، وحكومات فاسدة وقصيرة النظر، وغير مسؤولة، وتسيطر عليها المصالح الخاصة".[44] ومع ذلك، فما زالت المنطقة موطناً للعديد من الأنظمة على مستوى الإقليم تضرب بجذورها في الاستبداد والظلم. في حالة تونس، فإن تصحيح مسار الثورة لا يكون بالإنقلابات وبالحكم الفردي المطلق، إنما يتم بالحوار البناء لمصلحة الشعب وليس غيره. مع التأكيد أن الاتحادات الإقليمية والأنظمة الديمقراطية

---

[42]مقابلة مع خليل الزاوية، رئيس حزب التكتل في تونس، سكاي نيوز عربية، الأمارات العربية المتحدة، 30 يوليو 2021.

[43]مقابلة مع نور الدين العلوي، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية، برنامج الحصاد، قناة الجزيرة، قطر، 30 يولويو 2021.

[44] غريغ راسيل، الدستورية: أمريكا وما يتعداها، أوراق الديمقراطية، ورقة رقم 3، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، ص5. في: (Last accessed 20 August 2021) http://uninfo.state.gov

الراسخة دائماً تدعو للحفاظ على الديمقراطية وتسعى لديمومتها وتحاول منع الحرب داخلها وإن كانت الدعوة ظاهرية في بعض الأحيان. في هذا الصدد صرح الاتحاد الأوروبي بشأن الأزمة في تونس بأنه يجب الحفاظ على أسس الديمقراطية واحترام سيادة الدستور والقانون والإطار التشريعي، كما دعى إلى الاستقرار المؤسساتي في تونس وإحترام الحقوق الأساسية ونبذ العنف بكل أشكاله.[45]
على ذات الصعيد تعليقاً على قرارات الرئيس السعيد حث بيان الخارجية الأمريكية الرئيس التونسي على التمسك بمبادئ الديمقرطية ومواصلة الحوارمع جميع الأطراف السياسية. وأعتبر عدد من المحللين السياسيين والمراقبين لمجريات الأحداث في تونس أن هذا البيان قوياً مقارنة بما أصدرته جهات أخرى – مثل الإتحاد الأوروبي- من بيانات تعليقاً على حث الرئاسة في تونس من قرارات وفقاً للمادة (80) من الدستور.[46]بغض النظر عن قوة البيان أو غير ذلك من التصريحات المشابهة بشأن القضية التونسية، إنما يفهم من هذه التصريحات والبيانات متابعة لما حدث في تونس والحذر من مآلاته على الوضع السياسي في المنطقة العربية.
نخلص للقول، إن ما أصدره الرئيس التونسي من قرارات عطلت عمل البرلمان ما أدى إلى الجدل حولها بين مؤيد ومعارض في الخارج والداخل التونسي. فأغلب المؤيدين للقرارات ينطلقون من مواقف سياسية – وكيد للخصوم- أكثر من قياس ما حدث بموضوعية وتجرد، أما المعارضون – وإن كان بعضهم سياسيين أيضاً- أغلبهم قانونيون دستوريون وإداريون نظروا للقرارت إنطلاقاً من تفسير الفصل الذي استند عليه الرئيس في قراراته من دستور 2014 كما بينا سابقاً. لكن ( في كل الأحوال) من الراجح أن لا يختلف إثنان - يؤمنان بالديمقراطية - أن أي قرار يمنع عمل البرلمان والنواب المنتخبين من الشعب - بتوصيف ما حدث - سوى أنه إنقلاب على النظام الدستوري يرمي إلى وأد الديمقراطية في تونس الصامدة منذ عقد من الزمان، أي منذ قيام ثورة يناير 2010.
غني عن القول، إن الوضع السياسي الحالي في تونس لم يعد كما كان عليه قبل قرارت الرئيس التونسي. فهل سيكون لتونس سيناريو خاص ليس كمصر التي تناولنا ما جرى فيها – في محور سابق- من تصفية للديمقراطية؟ أم تستطيع الدول الغربية الضغط على الرئيس التونسي لإسترجاع عمل البرلمان المنتخب نوابه من الشعب؟. ذلك من خلال إنهاء حالة الطوارئ وعودة الديمقراطية إلى مسارها الطبيعي في تونس وإفشال مخطط وأدها من بعض دول الإقليم كما سبق الذكر؟.إن فعل الغرب ذلك حتماً ستتجنب المنطقة العربية مآلات قرارات الرئيس سعيد، وما سيتمخض عنها من مخاطر جمة على الديمقراطية والوضع العام داخل تونس. وإن فشل في مسعاه فهذا يعني أن الغرب بما فيه الولايات المتحدة لا يرغب في عودة عمل البرلمان وإيجاد مخرج عبر الحوار الوطني التونسي من خلال إتفاق أو تسوية بين النخبة. فما يزال - في الظاهر على الأقل - موقف الولايات المتحدة داعماً ومؤيداً لبقاء الديمقرطية، وقد عبر – بالإضافة لما ذكر- كبار المسؤولين فيها عن قلقهم لما يجري في تونس. يأتي أبرز هؤلاء وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلنكن Antony

[45]بيان الاتحاد الأوربي، قناة الجزيرة، الدوحة، قطر، 27 يوليو 2021.
[46]مقابلة مع وليم لورانس، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة، 27 يوليو 2012.

عندما أجرى إتصالاً مطولاً بالرئيس التونسي قيس السعيد قائلاً فيه: " حثثته على التمسك والعودة إلى المسار الديمقراطي بأسرع وقت ممكن، وأن يتجنب أي محاولة لتكميم أفواه الشعب بما في ذلك الإعلام كما رأينا ذلك مؤخراً".[47]فهل يعمل الرئيس التونسي بما قاله به وزير الخارجية الأمريكي - نصيحة وربما توجيهاً- ويحذر من تكميم أفواه التونسيين لكي لا يصبح بن علي جديد في تونس، هذا ما سوف تكشف عنه الأيام والفترة القادمة.

مهما يكن من أمر، يظل وعي الشعب التونسي ومعرفة حقيقة ما جرى من محاولة لوأد الديمقراطية هو رزمانة الحل السياسي وعودة الوضع إلى مساره الطبيعي وتجاوز سلبيات المرحلة السابقة. فالحوار بين الفرقاء، ومن قبل عودة البرلمان للعمل في فترة – ربما أقصاها شهران- هي المخرج الوحيد لمعالجة الأزمة الراهنة. ذلك يتحقق بتشكيل حكومة كفاءات جديدة تعمل بتناغم مع رئاسة الجمهورية لحلحلة القضايا الاقتصادية والعمل الحثيث لاستقرار تونس. مع أهمية تشكيل المحكمة الدستورية بقضاء كفوء وعلى درجة عالية من المصداقية والنزاهة لضبط التوازن بين الرئاسيات الثلاث، ومن ثم يمكن تعديل الدستور إذا لزم الأمر.[48] فالربيع العربي الذي ولد في تونس من الأفضل أن يبقي فيها، ولا مصلحة لتونس وخصوم الديمقراطية على مستوى الإقليم من تصفيته كما حدث في بعض بلدان الربيع العربي الأخرى نتيجة للأدوار الإقليمية التي أشير إليها مسبقاً. ولمصلحة الشعوب فالدور الإقليمي والدولي الجديد من المأمول أن يظل داعماً لبقاء الديمقراطية في تونس أو هكذا يجب أن يكون، لأن إنهيار الديمقراطية في تونس يبعث رسالة معاكسة للعالم بأسره.

**خاتمة:**

تناول هذا المقال الدور الإقليمي في تصفية ثورات الربيع العربي، وقد أوضح بدءاً أن هنالك مشتركات في أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي، في شمال أفريقيا وأولها تونس. من هذه الأسباب ذكر فقدان العدالة وغياب الحريات وتدني مستويات المعيشة والبحث عن الكرامة. ثم بيّن المقال أثر الثورة التونسية على بعض الدول العربية مثل سوريا واليمن وغيرهما، وإن تعثر تحقيق أهداف الثورات فيها لعوامل داخلية وإقليمية. كما تناول بشيء من الاقتضاب الثورتين المصرية والليبية وما أعتراهما من إشكالات وإنحسار النظام الديمقراطي فيهما – بل تصفيتها في مصر - مع التركيز على البعد الإقليمي وتدخل دول بعينها في إجهاض ثورات الربيع العربي وتصفيتها، والسعي دون كلل أو ملل لمنع إشاعة الديمقراطية كما حدث في اليمن وسوريا. وأشار المقال في أحد محاوره إلى الثورتين السودانية والجزائرية ودوافع قيامهما، وما يواجههما من تحديات الانتقال السياسي.

ركز المقال على الحالة التونسية – وما أتخذه الرئيس التونسي من قرارات مفصلية أبرزها تجميد عمل برلمان الشعب التونسي، ومحاولة جمع كل السلطات الثلاث ( التشريعية، والتنفيذية والقضائية) في يد رئيس الجمهورية مما أثار قلقا داخلياً وخارجياً. تناول المقال في أحد محاوره دور البرلمان

---

[47]إتصال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلكن بالرئيس التونسي قيس السعيد تلفونياً، 2021/7/29.

[48] = إن الدستور التونسي الحالي ليس فيه نص يسمح بتعليقه وإلغائه، بينما تعديله يمكن أن يتم من خلال مقترح يقدم من رئيس الجمهورية أو البرلمان مع وجود المحكمة الدستورية التي هي الآن غائبة عن المشهد السياسي.

فيما جرى من أزمة وغياب المحكمة الدستورية وأهميتها. أبان أيضاً أن المنظمات الدولية والإقليمية والدول المحبة للديمقراطية والداعمة لها لم ولن تسكت عن ما يجري في تونس ومن المتوقع أن تمارس الضغط على الرئيس لما يجب أن تكون عليه المرحلة القادمة في تونس وبقاء الديمقراطية واستمراريتها. ذلك لأن تلك القرارت الرئاسية كما وضح من التحليل قد خالفت الدستور مما يشئ بخطورة بقاء الديمقراطية في الدولة التونسية وديمومتها في ظل تجميع سلطات الحكم عند شخص رئيس الجمهورية.

يوصي المقال بأهمية السعي الجاد للتكامل مع المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الاسلامية والعربية تكاملاً يخدم أهداف البلدان العربية، ويعزز الديمقراطية في تونس وفي دول الربيع العربي الأخرى التي تسعى للإنتقال الديمقراطي كالسودان. وأن يتم ما ذكر على أساس عقلاني مجرد في إطار استراتيجية عربية إنمائية تعمل علي الاستفادة من الانتماء، شريطة أن تبتعد الدول العربية عن المآمرات على بعضها البعض، وعن الاندفاع العاطفي جهد المستطاع مع ترجيح المصالح الوطنية وخدمة الأجندة الوطنية العربية والتعاون من أجل الحوار التونسي وإنجاحه لجعل الديمقراطية مكاناً آمناً في تونس.

ختاماً، هذه التوصيات بمثابة جرس إنذار وتنبيه لتونس مقروءاً بما لم يكشف عنه الرئيس التونسي من خارطة طريق حتى كتابة هذا المقال، رغم إن هذه الخارطة ظل يطالب بها طيف واسع من الأحزاب والشخصيات السياسية التونسية منذ إندلاع الأزمة في البلاد وإنسداد الأفق السياسي. ويبقى السؤال قائماً هل هذه الخارطة إذا قدمت ستنقذ الديمقراطية وتحول دون تصفيتها في تونس؟

# المراجع

## العربية


إبراهيم منشاوي، سيناريوهات مستقبلية، الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة، المركز العربي للبحوث والدراسات، فبراير، 2015.

إحسان الفقيه، فشل الديمقراطيات في الوطن العربي بعد ثورات الربيع (تحليل)، اسطنبول، الأناضول، ، 2019/2/5.

الثورة التونسية: محطات رئيسية في :BBC 14 يناير 2021.

أحداث الثورة في اليمن، الجزيرة نت، 13،4، 2011.

أفريقيا والسودان، جامعة الجزائر،2014 ، ص15.

الدستور التونسي لسنة 2013، المادة (80).

اللجنة العليا للإنتخابات، جمهورية مصر العربية، 24 يونيو 2012.

آمنة جبران، تقرير، ست سنوات على الثورة التونسية..إخفاقات تغطي على المكاسب، 2017/1/14.

إتصال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلكن بالرئيس التونسي قيس السعيد تلفونياً، 2021/7/29.

بول سالم، تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه إلى المستقبل، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 24 مايو 2010.

بيان الاتحاد الأوربي، قناة الجزيرة، الدوحة، قطر، 27 يوليو 2021.

بيان حزب العمال التونسي، تونس، 26 يوليو، 2021.

حسن حامد مشيكة، الربيع العربي الجديد: الثورتان السودانية والجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 2، السنة 17، 2020.

حنا عيسى، صحيفة دنيا الوطن، مساوئ الديمقراطية، 2013/11/20.

عائد عميرة، تقرير، ست سنوات على الثورة التونسية..مكاسب رغم الاخفاقات، 2017/1/14.

عصام بوحنيه، والشيخ، التجربة السياسية لحركة النهضة التونسية ما بعد الثورة، مؤتمر الدين والممارسة السياسية في شمال

علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (2011-2017)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

وليد التليلي وآخرون، عشر سنوات من الثورات العربية: تباين المسارات والإخفاقات والخيبات، تقرير، العربي الجديد، 17 ديسمبر 2020.

لوريل إي ميلر، وجيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة حول العالم، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راند، 2013.

قناة الجزيرة، النشرة الإخبارية، 27 يوليو 2021.

غازي الشواشي، الأمين العام للتيار الديمقراطي، بيان المكتب السياسي للتيار الديمقراطي، تونس، 26 يولو، 2021.

مقابلة مع أحمد عقلول، قيادي في حزب النهضة التونسي، برنامج العالم هذا المساء، BBC ، 26 يوليو 2021.

مقابلة مع الرئيس الأسبق لتونس المنصف المرزوقي، قناة الجزيرة، 26 يوليو، 2021.
مقابلة مع منذر، صحفي تونسي، قناة الحدث، 26 يوليو 2021.
مقابلة مع محمد على البوغديري، الأمين العام المساعد للإتحاد العام التونسي للشغل، القناة الفرنسية 24، الأخبار، 26 يوليو 2021.
مقابلة مع خليل الزاوية، رئيس حزب التكتل في تونس، سكاي نيوز عربية، الأمارات العربية المتحدة، 30 يوليو 2021.
مقابلة مع نور الدين العلوي، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية، برنامج الحصاد، قناة الجزيرة، قطر، 30 يولويو 2021.
مقابلة مع وليم لورانس، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة، 27 يوليو 2012.
ماهي حقيقة الدور الأماراتي فيما تشهده تونس؟ في: BBC NEWS, 1 August 2021
نشرة الأخبار، قناة: BBC 26 أغسطس 2021.

**الأجنبية:**

Dirk berg – Schlosser & Norbert Kersting, Poverty and Democracy, Self-help and political participation in the Third World cities, New York, NY 10010, USA, 2003.

Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, and "After Twenty Years: The Future of The Third Wave", Journal of Democracy, Vol.8, no, 4 (October 1997).

Robert Sparling, Impartiality and the Definition of Corruption, Political Studies Journal, vol. 66, No.2, 2018.

Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation, Johns Hopkins Press, 1999.

William Jennings, Reviving Democracy:
www.merriam-webester.com (Last acceded 5 August 2021).
www.hrw.org( Last accessed 10 August 2021).
www.moqatel.com,Siasa21 ( Last accessed 11 August 2021).